

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة

الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية  
كانكون، المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

### نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

أمل نجاح البشبيشي<sup>(\*)</sup>

الأمم المتحدة

نيويورك، ٢٠٠٣

---

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفة وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

(\*) مدرسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ومستشارة الإسكوا خلال فترة إعداد الدراسة.

(\*\*) تود الباحثة أن تتوجه بالشكر الجزيل للدكتور محسن هلال، مستشار إقليمي لشؤون منظمة التجارة العالمية، الإسكوا، على مساعداته القيمة في مدها بمعظم مصادر هذه الدراسة، وعلى إرشاداته السديدة وملاحظاته البناءة التي تدل على علم غزير وخبرة عميقة.



### تصدير

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتنقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تتويج ذلك بعقد إجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، ويشاركها في تنظيم الإجماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.

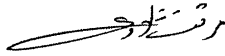
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ إنتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد إجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات سنتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمتقنون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الاستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.



مرفت تلاوي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة  
الأمين التنفيذي للإسكوا

## المحتويات

### الصفحة

ج	تصدير .....
١	مقدمة .....
٢	أولاً- مفهوم نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق .....
٢	ألف - التعرفة الجمركية .....
٣	باء - الاجراءات غير التعريفية .....
٣	جيم - نتائج جولة أوروغواي الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق .....
٩	ثانياً- أهم المقترحات حول موضوع نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق .....
٩	ألف - إعلان الدوحة في شأن نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق .....
	باء - أهم النقاط التي عالجتها المقترحات حول موضوع نفاذ المنتجات
١٠	غير الزراعية إلى الأسواق .....
٢٤	جيم - تحليل المقترحات .....
٢٦	ثالثاً- استنتاجات وتوصيات .....
٢٦	ألف - استنتاجات .....
٢٦	باء - توصيات .....
٢٩	مصطلحات .....

-----

## مقدمة

يعتبر النفاذ إلى الأسواق المحور الأساسي لإتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. ويتم تحقيق ذلك بتخفيض التعرفة الجمركية وتثبيتها وإزالة أو تخفيف القيود غير التعريفية. ويلاحظ المتتبع لجولات المفاوضات الثماني أن هذا هو البند الدائم في كافة الجولات السابقة والحالية.

وقد نجح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في تسليط الضوء على موضوع نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ووضعه في صلب مفاوضات التجارة العالمية. وكى تقبل الدول النامية إدراج هذا الموضوع في جولة المفاوضات أشير إلى أن على الدول المتقدمة مسؤولية مهمة تجاه الدول النامية والأقل نمواً هي مسؤولية مساعدتها على زيادة حجم صادراتها إلى العالم الخارجي والخروج من حالات الفقر والتفوق، والانخراط في النظام العالمي الجديد.

وتركز هذه الدراسة على موضوع نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، دون التطرق إلى الموضوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية التي تجري المفاوضات بشأنها في لجنة الزراعة والخدمات التي تجري المفاوضات بشأنها في إطار الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وتؤكد الدراسة أن تنفيذ النتائج الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق التي تمخضت عنها جولة أوروغواي سيوفر فرصاً جيدة لتوسيع تجارة الدول النامية في المنتجات المختلفة القابلة للتصدير.

وتستعرض هذه الدراسة في الجزء الأول منها مفهوم نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ويركز الجزء الثاني على أهم المقترحات حول هذا الموضوع. ويعرض الجزء الثالث والأخير الاستنتاجات وأهم التوصيات التي من شأنها دفع الدول النامية إلى السير قدماً في تحقيق النمو المرجو وأهداف التنمية المستدامة ضمن نطاق العولمة.

## أولاً - مفهوم نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

يعني نفاذ المنتجات غير الزراعية<sup>(١)</sup> إلى الأسواق الإجراءات التعريفية وغير التعريفية المتفق عليها فيما بين الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية والخاصة بنفاذ هذه المنتجات إلى أسواقهم. ولتوضيح هذا المفهوم ينبغي الإلمام أولاً بموضوع التعرفة الجمركية، ثم الاجراءات غير التعريفية، ثم نتائج جولة أوروغواي الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق. وفيما يلي ستمم معالجة هذه النقاط على التوالي.

### ألف - التعرفة الجمركية

لم تترك اتفاقية الجات ١٩٩٤ الحق للدول في استخدام التعرفة الجمركية لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية بشكل مطلق بل وضعت قواعد لذلك أهمها:

١- العمل على خفض التعرفة الجمركية إلى أقل نسبة ممكنة عن طريق التفاوض، مع السماح للدول النامية بالتخفيض بنسب مئوية أقل من تلك التي تطبقها الدول المتقدمة، تتفاوت وفقاً لدرجة النمو. وتجدر الإشارة إلى أن التثبيت Binding مسألة اختيارية للدول المختلفة، إذ لا يقع أي التزام على أي دولة بتثبيت ضريبة جمركية أو أكثر على ما تستورده من السلع<sup>(٢)</sup>، فمن حقها إبقاء بعض بنود ضرائبها الجمركية حرة دون تثبيت. ويعتبر تثبيت الضريبة الجمركية بمثابة تنازل Concession تقتضيه مصلحة الدولة المعنية خاصة إذا ما حصلت على تنازلات مقابلة من الدول التي تتعامل معها تجارياً<sup>(٣)</sup>.

٢- تثبيت<sup>(٤)</sup> التعرفة الجمركية المخفضة التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض وإدراجها في جداول التنازلات الوطنية National Schedules of Concessions المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وعدم زيادتها مستقبلاً. ويوضح جدول تنازلات الدولة التعرفة السارية قبل التفاوض ثم المعدل الذي تمت الموافقة عليه لخفض التعرفة. وتعرف هذه التعرفة المنخفضة بالتعرفة الجمركية المثبتة Bound Tariff، ويتم التثبيت لكل سلعة على حدة، ويمكن تثبيت التعرفة الجمركية عند نسبة (صفر) لبعض المنتجات.

---

<sup>(١)</sup> المنتجات غير الزراعية هي تلك المنتجات التي تشملها باقي فصول النظام المنسق Harmonized System ، اعتباراً من الفصل الخامس والعشرين. فالفصول من ١ إلى ٢٤ معنية بالمنتجات الزراعية التي تغطيها مفاوضات الزراعة. أما باقي فصول النظام المنسق من بعد ذلك فتشمل المواد الخام، والسلع نصف المصنعة، والمنتجات النهائية... إلخ.

<sup>(٢)</sup> لكن الواقع العملي يؤكد وجود ضغوط من أجل التثبيت الكامل لكافة بنود التعرفة الجمركية.

<sup>(٣)</sup> Anwarul Hoda, Tariff Negotiations and Renegotiations under the GATT and the WTO, Procedures and Practices, WTO, Cambridge University Press, 2001.

<sup>(٤)</sup> التثبيت هو التزام الدولة المعنية بعدم رفع الضريبة الجمركية فوق الحد المتفق عليه.



وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى انه قد تحدث أحياناً ظروف تدعو الدولة التي التزمت بتثبيت ضريبة جمركية معينة إلى رفع هذه الضريبة إلى ما يجاوز حدود التثبيت أو إلغاء التثبيت كلية، وفي هذه الحالة يجب عليها إعادة التفاوض مع الدول التي اتفقت معها على التثبيت في المقام الأول، ومع الدول ذات المصلحة الجوهرية في السلعة محل التثبيت، وعليها أيضاً الالتزام بالإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٨ من الجات، الخاصة بتعديل أو سحب التنازلات السابقة. وعليها، أخيراً، تقديم تنازل آخر عوضاً عن التنازل الذي تبغي تعديله أو سحبه، وإلا يكون للدول الأعضاء المعنية الحق في سحب تنازلات معادلة في القيمة تقريباً لذلك التنازل الذي تم تعديله أو إلغاؤه. وهكذا يتسم الخلاص من تثبيت الضريبة وتعديل جدول التنازلات بالصعوبة والتعقيد الشديدين، رغم أنه حق للدول جميعاً وتم استخدامه كثيراً.

٣- الالتزام بتطبيق مبدأ عدم التمييز وشرط الدولة الأولى بالرعاية، ما يعني أن أي خفض في التعرفة أو أية ميزة تقدمها الدولة لمنتجات أي دولة أخرى عضو في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تسري بالمثل على منتجات بقية الدول الأعضاء في المنظمة. ولا يقتصر تطبيق هذا المبدأ على التعرفة الجمركية بل يسري أيضاً على أي رسوم أخرى أو ضرائب محلية تفرض على الواردات، بل وينسحب أثر المعاملة بالمثل على طرق فرض التعرفة الجمركية والقواعد والإجراءات المتعلقة بالاستيراد. كذلك تطبق هذه المعاملة على الصادرات أيضاً، إذ يجب أن تفرض الرسوم نفسها على الصادرات لكل الدول دون تمييز، وأن تستخدم القواعد والإجراءات نفسها المتعلقة بالصادرات دون تمييز أيضاً.

#### باء - الإجراءات غير التعريفية

تعد هذه الإجراءات حاجزاً مهماً أمام تدفق الصادرات. وتتمثل أهم الحواجز غير التعريفية في نظام الحصص، وقواعد المنشأ، والإجراءات المتعلقة بترخيص الاستيراد، وقيود التصدير الاختيارية (Voluntary Export Restraints (VER وتعرف أحياناً باسم القيود الرمادية.

#### جيم - نتائج جولة أوروغواي الخاصة بالنفوذ إلى الأسواق

حققت جولة أوروغواي نتائج إيجابية فيما يتعلق بموضوع النفوذ إلى الأسواق. فبالنسبة لتخفيف القيود التعريفية يوضح لنا العرض التالي أن نصيب واردات الدول المتقدمة من المنتجات غير الزراعية التي تخضع لتثبيت التعرفة الجمركية ارتفع من ٩٤ في المائة قبل الإنتهاء من جولة أوروغواي إلى ٩٩ في المائة بعد الإنتهاء منها، في حين ارتفعت هذه النسبة في كافة دول العالم من ٦٨ في المائة إلى ٨٧ في المائة. (أنظر الجدول رقم ١).

الجدول ١ - تثبيت التعرفة على المنتجات غير الزراعية (نسبة مئوية)

نسبة الواردات التي تمت بمقتضى المعدلات المثبتة	نسبة خطوط التعرفة المثبتة		نسبة الواردات التي تمت بمقتضى المعدلات المثبتة	
	قبل أوروغواي	بعد أوروغواي		
٨٧	٦٨	٨٣	٤٣	الإجمالي
٩٩	٩٤	٩٩	٧٨	الدول المتقدمة
٦١	١٣	٧٣	٢١	الدول النامية

المصدر: Anwarul Hoda, Op. Cit., P. 61

وإذا أخذنا بالاعتبار أن متوسطات التعريفات التجارية المرجحة تخفي تفاوتات جوهرية في معاملة المنتجات الواردة من كل دولة نامية على حدة، نجد أن الالتزامات التعريفية التي تفرضها الدول المتقدمة على واردات المنتجات غير الزراعية إنخفضت من ٦,٣ في المائة إلى ٣,٨ في المائة، أي بنسبة ٤٠ في المائة في المتوسط (أنظر الجدول رقم ٢).

الجدول ٢ - الالتزامات التعريفية الجديدة التي تفرضها الدول المتقدمة (نسبة مئوية)

نسبة الخفض	متوسط التعريفات التجارية المرجحة		الواردات من
	قبل أوروغواي	بعد أوروغواي	
٤٠	٣,٨	٦,٣	كل المصادر
٣٧	٤,٣	٦,٨	الدول النامية ما عدا الدول الأقل تقدماً
٢٥	٥,١	٦,٨	الدول الأقل تقدماً

المصدر: GATT, Developing Countries and the Uruguay Round: An Overview, Note by the Secretariat - 10 November 1994

وتظهر أرقام المجموعات الإحدى عشر للمنتجات الصناعية في الجدول رقم ٣ أن التخفيض في متوسط التعرفة التي تطبقها الدول المتقدمة على الواردات من كل المصادر هو:

أ- أقل من ٣٠ في المائة من التخفيض الكلي في المجموعات الأربع التالية:  
الأسماك ومنتجاتها، والنسيج والملابس، والجلود والمطاط والأحذية، ومعدات النقل.

ب- ٦٠ في المائة أو أكثر في ثلاث مجموعات هي:  
الخشب ولب الورق والورق والأثاث، والمعادن، والأجهزة غير الكهربائية<sup>(٥)</sup>.

ج- ٤٠ في المائة على المنتجات الصناعية كافة.

(٥) UNCTAD, Integrating Trade, Environment and Development: (Recent Progress and Outstanding Issues), TD/B/Com. 1/3, 12 December 1996, Report by the UNCTAD Secretariat, P. 18

وتتقارب نسبة التخفيض في متوسط التعرفة التي تطبقها الدول المتقدمة على الواردات من الاقتصادات النامية من النسب المشار إليها أعلاه.

**الجدول ٣ - التخفيضات التي التزمت بها الدول المتقدمة في متوسط التعريفات التجارية المرجحة على الواردات حسب تصنيف المنتج الصناعي الرئيسي (نسبة مئوية)**

الوارد من الاقتصادات النامية			الوارد من كل المصادر			
نسبة	بعد	قبل	نسبة	بعد	قبل	
التخفيض	أوروغواي	أوروغواي	التخفيض	أوروغواي	أوروغواي	
٣٧	٤,٣	٦,٨	٤٠	٣,٨	٦,٣	كل المنتجات الصناعية
٢٧	٤,٨	٦,٦	٢٦	٤,٥	٦,١	الأسماك ومنتجات الأسماك
٦٣	١,٧	٤,٦	٦٩	١,١	٣,٥	الخشب، ولب الورق، والأثاث
٢٣	١١,٣	١٤,٦	٢٢	١٢,١	١٥,٥	النسيج والملابس
١٩	٦,٦	٨,١	١٨	٧,٣	٨,٩	الجلود، والمطاط، والأحذية
٦٧	٠,٩	٢,٧	٦٢	١,٤	٣,٧	المعادن
٤٧	٣,٨	٧,٢	٤٥	٣,٧	٦,٧	الكيمائيات ومواد التصوير
١٨	٣,١	٣,٨	٢٣	٥,٨	٧,٥	معدات النقل
٦٦	١,٦	٤,٧	٦٠	١,٩	٤,٨	الأجهزة غير الكهربائية
٤٨	٣,٣	٦,٣	٤٧	٣,٥	٦,٦	الأجهزة الكهربائية
٦٩	٠,٨	٢,٦	٥٢	١,١	٢,٤	المنتجات المعدنية والأحجار الكريمة
٥٢	٣,١	٦,٥	٥٦	٢,٤	٥,٥	المواد المصنعة الأخرى
٥٥	١,٩	٤,٢	٥٢	٢	٤,٢	المنتجات الصناعية الاستوائية
٣٣	٢,٧	٤	٣٤	٢,١	٣,٢	المنتجات ذات المصادر الطبيعية

المصدر: GATT, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, Market Access for Goods and Services: Overview of the Results, Geneva, November 1994. P. 12

GATT, Multilateral Trade Negotiations, The Uruguay Round, Trade Negotiations Committee, Group of Negotiations on Goods (GATT), An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreements, with particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Economies, GATT Secretariat, MTN. TNC/W/122, MTN. GNG/W/30, 29 November 1993.

وقد كان الإقلال من تصاعد التعريفات<sup>(٦)</sup> في أسواق الدول المتقدمة الهدف الرئيسي للدول النامية في جولة أوروغواي. ويحدث التصاعد في التعريفات حينما تزداد التعرفة المطبقة على سلسلة

<sup>(٦)</sup> أي تزايد معدل التعرفة كلما زادت درجة التصنيع.

الناتج كلما زاد مستوى عمليات الإنتاج<sup>(7)</sup>. وتكشف مؤشرات التغير في تصاعد التعرفة نتيجة لجولة أوروغواي، والتي سيشار إليها في الجدول رقم ٤، أن تعرفات الدول المتقدمة المفروضة على كل المنتجات غير الزراعية كانت متصاعدة قبل خفض التعريفات في جولة أوروغواي. وفي معظم الأحوال، وليس كلها، ظلت كذلك بعد الخفض، ومع ذلك فقد كانت هناك تخفيضات مطلقة أكبر - لكل من المنتجات الصناعية وللمجموعتين الفرعيتين المبيتين في الجدول وهما "كل المنتجات الصناعية الإستهوائية" و"المنتجات من المصادر الطبيعية" في معدل التعريفات في المراحل الأكثر تقدماً للإنتاج عما في المراحل الأولى منه. وهذا يشير إلى أن معدل التصاعد قد انخفض. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمنتجات ذات المصادر الطبيعية Natural-Resource Based Products، انخفض معدل التعرفة المطبقة على المنتجات نصف المصنعة إلى نفس مستوى المواد الخام (٢ بالمائة)، بينما ظل معدل التعرفة المطبقة على المنتجات النهائية أعلى من نصف المصنعة (٥,٩ بالمائة بالمقارنة بنسبة ٢ بالمائة).

**الجدول ٤ - التغيرات في التعريفات المتدرجة المفروضة على المنتجات غير الزراعية التي تستوردها الدول المتقدمة من الاقتصادات النامية مبنية على معدلات التعرفة الملزمة (نسبة مئوية)**

كل المنتجات الصناعية	قبل أوروغواي	بعد أوروغواي	مقدار الإنخفاض بالنقطة
المواد الخام	٢,١	٠,٨	١,٣
منتجات نصف مصنعة	٥,٤	٢,٨	٢,٦
منتجات نهائية	٩,١	٦,٢	٢,٩
كل المنتجات الصناعية الإستهوائية			
المواد الخام	٠,١	-	٠,١
منتجات نصف مصنعة	٦,٣	٣,٤	٢,٩
منتجات نهائية	٦,٦	٢,٤	٤,٢
منتجات من مصادر طبيعية			
المواد الخام	٣,١	٢	١,١
منتجات نصف مصنعة	٣,٥	٢	١,٥
منتجات نهائية	٧,٩	٥,٩	٢

المصدر: GATT, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, Market Access for Goods and Services: Overview of the Results, Geneva, November 1994. P. 15  
GATT Secretariat, An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement, with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Economies, 1995.

<sup>(٧)</sup> Marc Bacchetta and Bijit Bora, Post-Uruguay Round Market Access Barriers for Industrial Products, UNCTAD, Policy Issue in International Trade and Commodities, Study Series No. 12, United Nations, New York and Geneva, 2001  
WTO Market Access: Unfinished Business, Post - Uruguay Round Inventory and Issues, Special Studies No. 6, 1999  
Tracy Murray, Effects of the Uruguay Round Agreements on Industrialization in Developing Countries, Global Forum on Industry, Perspectives for 2000 and Beyond, New Delhi, India, 16-18 October 1995.

أما بالنسبة لتخفيف القيود غير التعريفية فقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الصدد، إذ تم منع قيود التصدير الاختيارية نهائياً، كما سيتم التخلص من ترتيبات الألياف المتعددة نهائياً بحلول عام ٢٠٠٥.

ويوفر تخفيف القيود التعريفية وغير التعريفية فرصاً متاحة أمام الدول النامية، ولكن تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه الدول ليست النفاذ إلى الأسواق، بل الافتقار إلى الطاقة الإنتاجية التي تخلق فرصاً تجارية جديدة.

إن الطلب العالمي على صادرات الدول النامية يتسم بضعف المرونة. وحتى إذا افترضنا جدلاً أن هذا الطلب يتمتع بدرجة عالية من المرونة، تبقى مشكلة درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المنتج للتصدير، وذلك لأن مرونة العرض المحلي للسلع التصديرية تتسم بالضعف. فليست الطاقات العاطلة في صناعات الدول النامية المنتجة للتصدير في حالة تمكن من إستخدامها بشكل مباشر وسريع لزيادة الإنتاج، بل تحتاج هذه الطاقات إلى موارد حقيقية لتؤهلها للتشغيل، ولا تمكن زيادة الإنتاج منها بمجرد زيادة الطلب على منتجاتها، إذ لا بد من الاستعانة بالآلات وقطع الغيار والسلع الوسيطة وعلاج أوجه القصور التي تعترض الإنتاج للوصول به إلى طاقة قصوى، أي أن زيادة حجم الصادرات مرهونة أساساً بقدرة إقتصادات هذه الدول على الإنتاج من أجل التصدير<sup>(٨)</sup>.

ولتأكيد صحة هذا القول يمكننا عرض مثال خاص بالدول العربية، إذ أن من الملفت للانتباه أنه في حين بلغ عدد سكان هذه الدول حوالي ٣٠٠ مليون نسمة (أي حوالي ٥ في المائة من مجموع سكان العالم) لم تتجاوز صادراتها نسبة ٢ في المائة من مجموع صادرات العالم، فيما يصدر الاتحاد الأوروبي مثلاً (وعدد سكانه حوالي ٧ في المائة من مجموع سكان العالم) حوالي ٣٧ في المائة من صادرات العالم<sup>(٩)</sup>.

وفيما يتعلق بدول الإسكوا تجدر الإشارة إلى أن حصة صادرات هذه الدول انخفضت من ٣,٣ في المائة من مجموع صادرات العالم عام ٢٠٠٠، لتصل إلى ٣ في المائة عام ٢٠٠١. أما حصتها من صادرات الدول الصناعية فقد انخفضت من ٥,٢ في المائة عام ٢٠٠٠، لتصل إلى ٤,٨ في المائة عام ٢٠٠١. وأخيراً فإن حصتها من صادرات الدول النامية انخفضت أيضاً من ٨,٨ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٢ في المائة عام ٢٠٠١. ولعل الجدول رقم ٥ يلقي مزيداً من الضوء على هذه الحقائق.

---

<sup>(٨)</sup> أمل نجاح البشبيشي، مشكلة دول العالم الثالث مع صندوق النقد الدولي، المكتبة العصرية، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠ ص ١١٤-١١٥.

<sup>(٩)</sup> اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) - الإستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، ٢٠٠٢، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٢، ص ٢٩.

**الجدول ٥ - نسبة صادرات دول الإسكوا إلى التجارة العالمية وتجارة الدول الصناعية وتجارة الدول النامية**

مجموعة الدول	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
العالم	٣,٢	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣
الدول الصناعية	٤,٥	٣,٣	٣,٨	٥,٢	٤,٨
الدول النامية	١١,٣	٦,٩	٧,٦	٨,٨	٨,٢

المصدر: إسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٣، جدول رقم IV-I، ص. ٣٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن قدرة صادرات الدول النامية من المنتجات غير الزراعية على النفاذ إلى الأسواق تتوقف على العوامل التالية:

- ١- أثر التخفيضات الجمركية على السعر النهائي لسلع التصدير.
- ٢- نسبة وقيمة التنازلات الجمركية المقدمة للمنتجات غير الزراعية المصدرة إلى الأسواق الخارجية.
- ٣- المرونة السعرية للطلب على صادرات الدول النامية.
- ٤- القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية.
- ٥- مرونة العرض المحلي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في السوق العالمية.
- ٦- نسبة صادرات المنتجات غير الزراعية المختلفة في قائمة واردات الدول الأخرى والتي تحدد الفرص التصديرية للدول النامية في ظل المعاملة الخاصة والتفضيلية.

وفي معظم الأحيان تكمن معوقات تصدير المنتجات غير الزراعية من الدول النامية داخل هذه الدول نفسها، أكثر مما تكمن في المعوقات الخارجية، مما يؤدي إلى صعوبة في نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

ومن هذه المعوقات الداخلية:

- ١- ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- ٢- انخفاض جودة المنتجات.
- ٣- ضعف القدرات التسويقية.
- ٤- قصور النواحي الإدارية والتنظيمية<sup>(١٠)</sup>.

(١٠) أمل نجاح البشبيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص. ١١٣ - ١١٩

## ثانياً- أهم المقترحات حول موضوع نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

عند التقدم بالمقترحات المختلفة حول موضوع نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، تسعى كل دولة إلى إبراز المبررات التي تدعو إلى تأييد اتجاه معين أو معارضته. وقد تسعى إلى استقطاب عدد آخر من الدول لمساندتها في مواقفها أو عدم معارضتها فيها. وتتضمن اقتراحات معظم الدول المتقدمة نصوصاً خاصة بمصالح الدول النامية.

### ألف- إعلان الدوحة في شأن نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

طبقاً للفقرة ١٦ من إعلان الدوحة الوزاري، اتفق الوزراء على إجراء مفاوضات من شأنها تخفيض التعرفة الجمركية، أو حسب الاقتضاء إلغاؤها، وضمن ذلك تخفيض أو إلغاء قمم التعريفات (Tariff Peaks) وتساعد التعرفة، والحوافز غير التعريفية، ولا سيما على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للدول النامية، على أن تكون تغطية المنتجات شاملة وبلا استثناءات سابقة. كما اتفقوا أيضاً على ضرورة مراعاة المفاوضات للاحتياجات والمصالح الخاصة بالمشاركين من الدول النامية والدول الأقل نمواً، حسب الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في المادة الثامنة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات ١٩٩٤)، والأحكام المحددة في الفقرة ٥٠ من إعلان الدوحة نفسه ولهذه الغاية، تشمل الأساليب التي سيتفق عليها إجراء دراسات ملائمة واتخاذ إجراءات لبناء القدرات تهدف إلى مساعدة الدول الأقل نمواً على المشاركة الفعالة في المفاوضات<sup>(١١)</sup>.

وبناءً على ذلك بدأت المفاوضات في لجنة النفاذ إلى الأسواق، على أن تتم على مرحلتين، فيتم في المرحلة الأولى الاتفاق على الكيفيات Modalities وكان من المقرر أن تنتهي في ٣١

<sup>(١١)</sup> Marc Bacchetta and Bijit Bora, Industrial Tariff Liberalization and the Doha Development Agenda, WTO Secretariat, 6 May 2003

Doha WTO Ministerial 2001, WT/MIN/(01)/Dec/1, 20 November 2001, Ministerial Declaration, adopted on 14 November 2001

تبنى الإعلان الوزاري للدوحة مسألة نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق: "١٦- نتفق على إجراء مفاوضات تستهدف الاضطلاع، بأساليب يتفق عليها لاحقاً، بتخفيض التعرفة الجمركية أو، حسب الاقتضاء، بإلغائها، وضمن ذلك تخفيض أو إلغاء قمم التعريفات وتساعد التعرفة والحوافز غير التعريفية، ولا سيما على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية. ويجب أن تراعي المفاوضات الاحتياجات والمصالح الخاصة بالمشاركين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، حسب الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في المادة الثامنة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات ١٩٩٤)، والأحكام المحددة في الفقرة ٥٠ الواردة في ما يلي. لهذه الغاية، تشمل الأساليب التي سيتفق عليها إجراء دراسات ملائمة واتخاذ إجراءات لبناء القدرات تهدف إلى مساعدة البلدان الأقل نمواً على المشاركة الفعالة في المفاوضات".

"٥٠- تراعي المفاوضات وجوانب أخرى من برنامج العمل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً المنصوص عليه في المادة الرابعة من اتفاق الجات (١٩٩٤)؛ والقرار الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ بشأن المعاملة التفضيلية والمعاملة بالمثل والمشاركة الكاملة للبلدان النامية؛ وقرار جولة أوروغواي بشأن تدابير رعاية البلدان النامية؛ وغيرها من الأحكام الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن".

أيار/مايو ٢٠٠٣، إلا أن ذلك لم يتحقق فأضيفت إلى موضوعات عديدة لم يتم التوصل إلى نتائج بشأنها في المواعيد المحددة وأهمها على سبيل المثال الملكية الفكرية والصحة العامة، والزراعة. أما في المرحلة الثانية فيتم تقديم العروض بناءً على الكيفيات المتفق عليها وبدء المفاوضات الثنائية والجماعية للتوصل إلى اتفاق مرض.

وفيما يلي استعراض لأهم المقترحات وتحليل لها:

باء - أهم النقاط التي عالجتها المقترحات حول موضوع نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

١- الدول المتقدمة

(أ) الاتحاد الأوروبي

ركز الاتحاد الأوروبي في مقترحه الأول (٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، TN/MA/W/1) على النقاط التالية:

- أن تكون التغطية الخاصة بالمنتجات شاملة ودون أي استثناءات سابقة.
- أن يستهدف تخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية على وجه الخصوص.
- أهمية المفاوضات الخاصة بتخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع البيئية في المفاوضات الخاصة بموضوع النفاذ إلى الأسواق.
- إجراء تخفيض عام على بنود الضرائب الجمركية بنسبة معينة أو ما يسمى نظام المعادلة (Formula) وليس على أساس التخفيض لكل سلعة على حدة.

ثم قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحاً مكملًا (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/11 و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/11/Add. 1) ركز فيه على النقاط التالية:

- تخفيض كافة التعريفات عن طريق اتباع آلية من شأنها الحد من التعريفات المتصاعدة والتعريفات المرتفعة مما يؤدي إلى تقليص التفاوت بين التعريفات.
- تخفيض التعريفات المتصاعدة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية، عن طريق تخفيض مستوى الضرائب الجمركية النسبية والحد من التفاوت بين مستويات التعريفات المفروضة على السلع في مراحلها الإنتاجية المختلفة (أي المواد الخام والسلع نصف المصنعة والمنتجات النهائية).



- تخفيض التعريفات على المنسوجات، والملابس، والأحذية تخفيضاً شديداً وتقليصها بقدر الإمكان حتى تقترب من الصفر.
- تخفيض الحواجز غير التعريفية وإزالة قيود التصدير على المواد الخام.
- إزالة كافة الرسوم التي تقل عن حد معين من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية جميعاً مما يفيد الدول النامية والدول الأقل نمواً، لأن الدول المتقدمة هي التي تفرض التعريفات عند مستويات منخفضة بصفة عامة.

#### (ب) الولايات المتحدة الأمريكية

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في مقترحها الأول (٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢، TN/MA/W/2، TN/MA/W/3) على الربط بين النفاذ إلى الأسواق والمحافظة على البيئة كما يبدو في النقاط التالية:

- إلغاء أو تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع البيئية Environmental Goods.
- التنسيق بين لجنة التجارة والبيئة (CTE – Committee on Trade and Environment) والمجموعة التفاوضية المختصة بموضوع النفاذ إلى الأسواق<sup>(١٢)</sup>.
- ضرورة إعداد قائمة خاصة بالسلع البيئية لتسهيل نفاذها إلى الأسواق العالمية.
- استحداث آلية خاصة بالتعامل مع الحواجز غير التعريفية على السلع البيئية على وجه الخصوص<sup>(١٣)</sup>.

وفي مقترحها الثاني (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/18) ركزت على النقاط التالية:

- إلغاء التعريفات المفروضة على المنتجات غير الزراعية جميعاً بحلول العام ٢٠١٥.

---

<sup>(١٢)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

WTO, Committee on Trade and Environment, Negotiating Group on Market Access, Environmental Aspects of the Negotiations on Market Access, Statement by Mrs. Carmen Luz Guarda (Director for the WTO Market Access Division) at the Regular Session of the Committee on Trade and Environment of 14 February 2003, Para. 51

<sup>(١٣)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

WTO, Negotiating Group on Market Access, Overview of Proposals Submitted, Non-Tariff Barriers, Note by the Secretariat, TN/MA/9, 2 April 2003

- إلغاء التعريفات النسبية المفروضة على المنتجات جميعاً إذا كانت تساوي أو تقل عن ٥ بالمائة بحلول عام ٢٠١٠.

(ج) النرويج (٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/7).

ركزت النرويج في مقترحها على النقاط التالية:

- التأكيد على أن تكون التغطية الخاصة بالمنتجات شاملة ودون أي استثناءات سابقة.
- تخفيض التعريفات على المنتجات غير الزراعية جميعاً دون استثناء أي قطاع أو مجموعة من القطاعات من العروض المبدئية. ويمكن تحقيق ذلك باتباع نظام المعادلة (Formula) الذي يطبق على كل بنود التعريفات Tariff Lines.
- إزالة التعريفات على معظم المنتجات غير الزراعية، على الأقل من جانب دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية.
- إزالة التعريفات المزعجة Nuisance Tariffs، وهي التعريفات التي تقل عن حد أدنى معين أي التعريفات المنخفضة.
- التأكيد على أهمية التخفيض التلقائي للتعريفات Autonomous Tariff Reduction كخطوة في سبيل تحرير التجارة الدولية.
- أن يستهدف تخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية على وجه الخصوص.
- عدم تقديم تنازلات تعريفية Tariff Concessions من الدول الأقل نمواً.

(د) كندا (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/9).

ركزت كندا في مقترحها على النقاط التالية:

- تخفيض وتثبيت مستويات التعريفات المطبقة التي لم يتم تثبيتها حتى الآن، وتخفيض التعريفات المثبتة العالية وإعادة تثبيتها عند معدلات منخفضة، وزيادة نطاق التجارة في السلع المعفاة من الرسوم Duty-Free.
- إلغاء التعريفات المزعجة وتعظيم استخدام التعريفات النسبية Ad Valorem أو القيمة.
- استخدام مزيج من الأساليب مثل الصفر مقابل الصفر Zero for Zero (الإلغاء التام للتعريفات)، ونظام المعادلة (Formula)، وأسلوب العروض والطلبات.
- تشجيع عملية التحرير التلقائي التي تتعدى التزامات جولة أوروغواي.

- توضييق الفجوة بين معدلات التعرف المطبقة والمثبتة.

(هـ) اليابان (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/15 و ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، TN/MA/W/15/Add.11)

ركزت اليابان في مقترحها على النقاط التالية:

- ضرورة أن تستهدف المفاوضات التغطية الشاملة لكل المنتجات دون استثناء.
- تثبيت أكبر عدد ممكن من بنود التعرفات.
- ضرورة التعامل مع تجارة المنسوجات والملابس بأسلوب قطاعي Sectoral Approach، وضرورة إحداث تناغم في معدلات التعرف المختلفة المطبقة من الدول الأعضاء، والوصول إلى معدل متفق عليه يتم تطبيقه من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
- ضرورة تخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع البيئية، كلما كان ذلك مناسباً<sup>(١٤)</sup>.
- ضرورة تأكيد المفاوضات الخاصة بمنتجات الغابات وصيد الأسماك Forset and Fishery Products على مبدأ التنمية المستدامة، وضرورة التأكيد على أن تركز خطة تنفيذ الموضوعات المتعلقة بقمة الأرض للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development (WSSD) على الحفاظ على الغابات وصيد الأسماك. وتؤكد المستندات الناجمة عن هذه القمة على الحاجة الملحة لمنع عمليات الصيد غير المنظم وغير القانوني. وأكدت المفاوضات المبنية على إعلان الدوحة الوزاري على ضرورة الحفاظ على الغابات والثروة السمكية في كل الدول، والتأكيد على أهمية دور الغابات في حل المشكلات البيئية العالمية، واعتبار الغابات والثروة السمكية من الموارد القابلة للنضوب رغم كونها قابلة للتجدد أيضاً<sup>(١٥)</sup>.
- ضرورة أن تدعم منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة، آخذة في الحسبان الاعتبارات البيئية العالمية ومؤكدة على مبدأ الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

<sup>(١٤)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

WTO, Negotiations Group on Market Access, Trade in Environmental Goods, Note by the Secretariat, TN/MA/S/8, 2 December 2002.

<sup>(١٥)</sup> تعتبر الغابات مورداً طبيعياً قابلاً للنضوب إذا تم استغلالها وإدارتها بطريقة سيئة، ولكن يمكن تجديدها إذا أديرت بطرق جيدة، وتعتبر الموارد السمكية أيضاً قابلة للنضوب إذا تم صيدها بمعدلات مرتفعة جداً، ولكن يمكن تجديدها إذا أدير صيد الأسماك بطريقة مناسبة.

- أن تلعب التعريفات المفروضة على منتجات الغابات دوراً في تخفيف الفروق بين الأوضاع المحيطة بالغابات في كل دولة عضو.
- ضرورة إعطاء الاهتمام الكامل لموضوع صناعة الأخشاب المرتبط بموضوع الغابات.
- ضرورة معالجة موضوعات النفاذ إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات صيد الأسماك، والتجارة، والبيئة بشكل مترابط من منظور دعم التنمية المستدامة<sup>(١٦)</sup>.

(و) سويسرا (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/16).

ركزت سويسرا في مقترحها على النقاط التالية:

- تخفيض أو إلغاء تعريفات الذروة، والتعريفات المرتفعة، والتعريفات المتصاعدة، والحواجز غير التعريفية على السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية على وجه الخصوص.
- استخدام نظام المعادلة (Formula) في التخفيض بالتوازي مع دعم مبادرات تحرير التجارة في قطاعات محددة أو منتجات محددة، مثل السلع البيئية. ويمكن اتباع أسلوب العروض والطلبات بالتوازي مع نظام المعادلة (Formula) بالنسبة لعدد محدود من المنتجات الحساسة.
- تحسين تغطية التعريفات المثبتة بهدف تثبيت بنود التعريفات في جداول كل الدول.
- تحرير السلع والخدمات البيئية من القيود التعريفية وغير التعريفية.

## ٢- الدول النامية

(أ) كوريا (٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، TN/MA/W/6 و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، TN/MA/W/6/Add.1).

ركزت كوريا في مقترحها على النقاط التالية:

---

<sup>(١٦)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

UNCTAD, Train for Trade 2000, Trade and Environment in the Multilateral Trading System, Module 2, December 2001

- تخفيض الضرائب الجمركية بنظام المعادلة (Formula Approach)، وإذا اقتضت الضرورة استخدام أسلوب الطلبات والعروض Request-Offer Approach (بند/بند) ولكن في أضيق الحدود.
- تخفيض أو إلغاء التعريفات بما في ذلك تعريفات القمم Tariff Peaks، والتعريفات المرتفعة، والتعريفات المتصاعدة Tariff Escalation، والحواجز غير التعريفية.
- أن يستهدف تخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية على وجه الخصوص.

(ب) سنغافورة (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/8).

ركزت سنغافورة في مقترحها على النقاط التالية:

- أن تكون التغطية الخاصة بالمنتجات شاملة ودون أية استثناءات سابقة.
- تخفيض أو إلغاء قمم التعريفات (Tariff Peaks)، والتعريفات المرتفعة، والتعريفات المتصاعدة، والحواجز غير التعريفية على السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية على وجه الخصوص.
- إلغاء التعريفات المزعجة.
- تضيق الفجوة بين المعدلات المثبتة والمعدلات المطبقة Bound and Applied Tariff Rates بقدر الإمكان.
- تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع البيئية.

(ج) الهند (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/10 و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، TN/MA/W/10/Add.1).

ركزت الهند في مقترحها على النقاط التالية:

- التأكيد على أن يكفل أي أسلوب يتم اتباعه مبدأ المعاملة غير المتبادلة (Less than Full Reciprocity أقل من المعاملة بالمثل)، الذي يعني ألا تلزم الدول النامية بتقديم تنازلات مقابل التنازلات التي قدمتها الدول المتقدمة. والتأكيد على ضرورة تخفيض أو إلغاء قمم التعريفات، والتعريفات المتصاعدة والحواجز غير التعريفية على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للدول النامية. والتأكيد كذلك على ضرورة أخذ احتياجات الدول النامية المالية، والتنمية، والاستراتيجية، واحتياجاتها الأخرى في الاعتبار، خاصة تلك المتعلقة بالمشروعات الصغيرة كثيفة العمالة.

- زيادة نطاق تثبيت التعريفات دون أي إستثناء لأية منتجات، مع التأكيد على حق الدول النامية في إبقاء بعض منتجاتها الوطنية الحساسة دون تثبيت.
- أن تتوفر للدول المرونة الكافية لتثبيت بنود التعريفات غير المثبتة، والتي ينبغي تثبيتها عند مستوى أعلى من مستوى التعريفات المطبقة.
- إزالة الحواجز غير التعريفية على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للدول النامية.
- أن تتم مناقشة تغطية السلع البيئية مع الأخذ في الاعتبار المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية بما في ذلك الدول الأقل تقدماً، ويمكن أن تشمل ذلك أيضاً المنتجات التي تعتبر صديقة للبيئة Environmental Friendly Products. ولكن يجب أن يجري إختيار المنتجات لتتدرج ضمن هذه الفئة على أساس خصائص المنتج النهائي وليس على أساس طريقة الإنتاج المستخدمة.

(د) هونغ كونغ - الصين، (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/19).

ركزت هونغ كونغ والصين في مقترحهما على النقاط التالية:

- أن تكون التغطية الخاصة بالمنتجات شاملة ودون أي استثناءات سابقة.
- التأكيد على أن استخدام نظام المعادلة (Formula) في التخفيض لا يعني استبعاد استخدام أية أساليب مكملية مثل أسلوب الطلبات والعروض الذي يمكن أن يكون مفيداً في بعض الظروف الاستثنائية.

(د) المكسيك، (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/13).

ركزت المكسيك في مقترحها على النقاط التالية:

- اتباع نظام المعادلة (Formula) في تخفيض التعريفات التي سبق تثبيتها.
- تخفيض الفجوة الحالية بين التعريفات المثبتة والتعريفات المطبقة.
- تثبيت كافة التعريفات المفروضة على المنتجات غير الزراعية.
- التأكيد على أهمية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

(هـ) تايبوان، وبنجو، وكينمار، وماتسو (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/19).

ركزت هذه الدول في مقترحها على النقاط التالية:

- اتباع أسلوب التخفيض القطاعي Sector - by - Sector Approach في مفاوضات النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية.
  - تخفيض قمم التعريفات (Tariff Peaks) وترشيد التعريفات المتصاعدة.
  - تعريف نطاق التعريفات المزعجة وإلغاء تلك التي تعتبر مزعجة بحق.
- (و) جمهورية الصين الشعبية، (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/20).

ركزت جمهورية الصين الشعبية في مقترحها على النقاط التالية:

- اتباع معادلة موحدة Uniform Formula في التخفيض، وضرورة أن تعكس التخفيضات الفعلية المحققة نتيجة لاستخدام نظام المعادلة (Formula) إحتياجات واهتمامات كل الدول الأعضاء جميعاً، وعلى وجه الخصوص الدول النامية.
- تعريف قمم التعريفات للدولة العضو على أنها توازي ثلاثة أضعاف المتوسط البسيط لتعريفات هذه الدولة، وضرورة تبني الدول الأعضاء لهذا التعريف عند قيامها بتخفيض قمم التعريفات.
- تخفيض التعريفات المتصاعدة.
- تحويل التعريفات غير النسبية Non-Ad valorem إلى تعريفات نسبية Ad valorem من خلال إنتهاج أسلوب موحد، واعتبار هذه التعريفات المحولة أساساً لعملية تخفيض التعريفات.
- ضرورة إلغاء الدول المتقدمة لتعريفاتها ذات المستوى المتدني، نظراً لأهمية هذا الموضوع للدول النامية الأعضاء فيما يخص اعتبارات الحصيلة.
- ضرورة قيام الدول الأعضاء جميعاً بتثبيت معدلات التعريفات بعد خفضها، وإن أمكن منح الدول النامية الأعضاء فترة انتقالية أطول.

(ز) تايلاند، (١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، TN/MA/W/26).

ركزت تايلاند في مقترحها على النقاط التالية:

- لا بد من قبول نظام المعادلة (Formula) وأسلوب الصفر مقابل الصفر Zero-for-Zero كأسلوب اختياري أما أسلوب الطلبات والعروض فلا بد من قبوله كأسلوب مكمل للأسلوب المتشابه في خفض التعريفات.

- ضرورة أن تستهدف المفاوضات تخفيض مدى التفاوت في التعريفات بين الدول الأعضاء، وتضييق الفجوة بين التعريفات المثبتة والتعريفات المطبقة.
- ضرورة التأكيد على مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

(ح) غانا، وكينيا، ونيجيريا، وتانزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، TN/MA/W/27).

أكدت هذه الدول في مقترحها على النقاط التالية:

- على الدول المتقدمة الأعضاء تحسين النفاذ إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات الدول النامية والأقل نمواً عن طريق معالجة المشكلات التي تواجه تجارة هذه الدول نتيجة لتطبيق قمم التعريفات، والتعريفات المتصاعدة، ووجود الحواجز غير التعريفية.
- ضرورة وضع التجربة السيئة التي عانت منها الدول الإفريقية عند تحرير تجارتها محل اعتبار، ولذا لا بد أن يترك لهذه الدول حرية إتخاذ القرار فيما يتعلق بأي التزام بتخفيض الحواجز أمام التجارة.
- ضرورة إعطاء أهمية قصوى لموضوع تخفيض أو إلغاء تعريفات الذروة والتعريفات المتدرجة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية<sup>(١٧)</sup>.
- لا بد من السماح للدول النامية بتطبيق إجراءات من شأنها مساعدة الصناعات الناشئة لتمكينها بمرور الوقت من منافسة المشروعات الكبرى في السوق الدولية، ولذا يجب على الدول الأعضاء اعتبار تحرير التجارة عنصر دعم للسياسة الصناعية وليس بديلاً عنها.
- ضرورة ترك لكل دولة نامية على حدة تقرير مدى تغطية المنتجات.
- لا ينبغي على الدول الأعضاء تبني مستويات الالتزامات نفسها نظراً لاختلاف المراحل التنموية التي تمر بها.

(ط) بوليفيا، (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، TN/MA/W/28).

ركزت بوليفيا في مقترحها على النقاط التالية:

---

<sup>(١٧)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

WTO, Sub-Committee on Least-Developed Countries, Negotiating Group on Market Access, Market Access Issues Related to Products of Export Interest originating From Least-Developed Countries, WT/COMTD/LDC/W/28, TN/MA/S/7, 30 October 2002



- تطبيق المعادلة السويسرية وفقاً للمراحل التنموية التي تمر بها الدول الأعضاء، واستخدام التعريفات المثبتة أساساً للحساب.
- ضرورة اقتصار تطبيق أسلوب الصفر - مقابل - الصفر على الدول المتقدمة فقط.

(ك) بربادوس، وجاميكا، وترينيداد وتوباغو، (٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، TN/MA/W/30).

ركزت هذه الدول في مقترحها على النقاط التالية:

- ضرورة مراعاة الأساليب الأساسية المطبقة للفروق القائمة بين الدول الأعضاء، وضرورة مراعاتها أيضاً لاختلاف مراحل التنمية الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، والفروق في قدرتها على منح التنازلات. وضرورة ألا تقتضي هذه الأساليب إجراء تخفيضات غير ملائمة في التعريفات تؤدي إلى معاناة الأسواق المحلية الصغيرة من العديد من السلبيات الاقتصادية والاجتماعية.
- أن تتضمن الأساليب المطبقة تقوياً دورياً لأثر التخفيضات في التعرفة على اقتصادات الدول النامية. ولا بد من اتخاذ نتيجة هذا التقويم أساساً لمراجعة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول النامية لإحداث التعديلات المناسبة. ويعد التقويم جهداً إيجابياً لضمان حصول الدول النامية على نصيب في نمو التجارة الدولية ملائم لاحتياجات التنمية فيها.
- يمكن استخدام الأساليب المكملية مثل الأسلوب القطاعي (الصفر - مقابل - الصفر) بصورة اختيارية من الأطراف التجارية المهتمة بذلك.
- لا يمكن إعتبار التعريفات المنخفضة مزعجة. ويجب ألا تتضمن الأساليب المطبقة إلغاء هذه التعريفات بصورة إلزامية، ولكن يمكن تحقيق ذلك بصورة اختيارية من قبل أي دولة. كما يجب ألا يعتبر أي إجراء من الدول المتقدمة لإلغاء تعريفاتها المنخفضة بمثابة تنازل.
- أن تمنح الأساليب المطبقة المرونة في ترك بعض خطوط التعريفات غير مثبتة، وذلك على السلع الحساسة في الدول النامية على وجه الخصوص.

٣- الدول العربية

(أ) سلطنة عُمان، (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، TN/MA/W/14).

ركزت سلطنة عُمان في مقترحها على ضرورة تبني نوعين من الأساليب على الأقل في التفاوض، واحد يصلح للدول المتقدمة والآخر يصلح للدول النامية. وهذان النوعان هما:

١- الأساليب الخاصة بالدول المتقدمة

- أن تخفض الدول المتقدمة المشتركة في المفاوضات تعرفتها باستخدام نظام المعادلة (Formula). وفي هذا الصدد يمكن اقتراح استخدام المعادلة السويسرية Swiss Formula التي تؤدي إلى تخفيض أكبر للتعريفات المرتفعة وأقل للتعريفات المنخفضة<sup>(١٨)</sup>. وقبل تطبيق هذا الأسلوب يجب أن تقوم الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها المرتفعة وقم التعريفات إلى مستوى مستهدف، وليكن ١٠ في المائة، ثم يتم تطبيق نظام المعادلة (Formula) على المعدلات التي تقل عن ١٠ في المائة.
- أن تقوم الدول المتقدمة بإلغاء التعريفات المزعجة أيضاً، فالمعدلات التي تساوي ٢,٥ بالمائة أو أقل يجب أن تخفض إلى مستوى الصفر.
- تطبيق نظام المعادلة (Formula) والمعدلات المستهدفة على كل المنتجات غير الزراعية بدون إستثناء.
- تحويل كافة الرسوم الخاصة إلى تعريفات نسبية وتطبيق نظام المعادلة (Formula) في التخفيض على التعريفات التي تم تحويلها إلى تعريفات نسبية.
- على الدول المتقدمة تخفيض أو إلغاء الضرائب الداخلية المرتفعة خاصة على السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.

٢- الأساليب الخاصة بالدول النامية

- استخدام مزيج من أساليب التخفيض، حيث يمكن للدول النامية استخدام أسلوب العروض والطلبات، و/أو أسلوب التخفيض على أساس بند/بند، بينما يمكن للبعض الآخر منها تطبيق نظام المعادلة، ولكن في هذه الحالة لا بد من استخدام معادلة تختلف عن تلك التي ستستخدمها الدول المتقدمة، ويمكن أيضاً استخدام مزيج من نظام المعادلة والتخفيض على أساس بند/بند.
- يجب أن تكون المعدلات الأساسية للدول النامية هي المعدلات المثبتة.

(ب) قطر (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، TN/MA/W/24).

ركزت قطر في مقترحها على النقاط التالية:

<sup>(١٨)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه المعادلات يمكن الرجوع إلى:

Bijit Bora, Jurgen Richtering, Formula Approaches for Tariff Reductions, Some Technical Issues and Practical Illustrations WTO, February 2003

- أهمية تخفيض أو إلغاء التعريفات على التجارة العالمية في الوقود النظيف والتكنولوجيا المرتبطة به لتخفيض تكلفتها وضمان إنتشارهما على مستوى العالم، وضرورة التأكيد على أن القيود غير التعريفية عقبة هامة أمام التجارة العالمية في هذه السلع.
- تتسم المعايير والسياسات المالية المرتبطة بالواردات من منتجات الطاقة بالتشوه في الدول المتقدمة، فهي لا تعكس المزايا الاقتصادية لاستخدام الوقود النظيف، مثل الغاز الطبيعي. ولا بد من تخفيض الإعانات والمزايا المالية والإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاعات الملوثة للبيئة، وإعادة هيكلة ضريبة الكربون لتعكس مدى إسهام كل مصدر من مصادر الطاقة في تلوث البيئة، فيؤدي ذلك في النهاية إلى حماية البيئة العالمية ودعم التنمية المستدامة وخاصة في الدول النامية<sup>(١٩)</sup>.

(ج) جمهورية مصر العربية<sup>(٢٠)</sup> (٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، TN/MA/W/31).

ركز هذا المقترح على النقاط التالية:

- أن تكون تغطية المنتجات شاملة ودون استثناءات سابقة. وعلى الرغم من ذلك، وكإجراء من إجراءات المعاملة الخاصة والتفضيلية، ينبغي توفير مرونة للدول النامية في تحديد مستوى التخفيض في التعريفات المثبتة على بعض المنتجات الحساسة. وبالنسبة لخطوط التعريفات غير المثبتة، لا بد من تأكيد المفاوضات على المرونة في مدى التغطية أو التثبيت، مما يعني بقاء بنود التعريفات المفروضة على بعض المنتجات المحلية الحساسة غير مثبتة.
- من الصعوبة بمكان على الدول النامية قبول إلغاء كافة التعريفات جميعاً كهدف للمفاوضات حتى في الأجل الطويل، فمرحلة النمو التي تمر بها صناعاتها المحلية والمعوقات الأخرى التي تواجهها تجعل دور التعريفات مهماً كأداة للسياسة الصناعية المحلية لسنوات طويلة قادمة. وتعد الإيرادات من التعريفات مصدراً هاماً للعديد من الدول النامية لمواجهة نفقاتها التنموية. ويحتاج فرض ضرائب جديدة للتعويض عن

---

<sup>(١٩)</sup> تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن المملكة العربية السعودية تقدمت بمقترح إلى كل من لجنة التجارة والبيئة والمجموعة التفاوضية حول موضوع النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية، بخصوص آثار المعايير والإجراءات البيئية على موضوع النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للدول النامية وأكد هذا المقترح على مزايا إزالة الحواجز التجارية بالنسبة للدول النامية بما فيها الدول النامية المصدرة للطاقة. ونبه إلى خطورة الآثار السلبية للضرائب المفروضة على الطاقة في الدول المتقدمة - خاصة دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية - على إقتصادات الدول النامية المصدرة للطاقة فالدول المتقدمة تفرض ضرائب عالية على البترول في حين تمنح إعانات للفحم وهو أكثر تلويثاً للبيئة.

WT/CTE/W/215, TN/TE/W/9, 23 September 2002

<sup>(٢٠)</sup> قدمت مصر هذا المقترح مع الهند، وأندونيسيا، وكينيا، وماليزيا، وموريشيوس، ونيجيريا، وتانزانيا،

وأوغندا، وزيمبابوي

النقص في الجمارك سنوت طويلة. وهكذا يمثل إلغاء التعريفات نوعاً من التنازلات الشديدة المطلوبة من الدول النامية، مما يعتبر مناقضاً لمبدأ المعاملة غير المتبادلة (أقل من المعاملة بالمثل).

- أن يبنى نظام المعادلة (Formula) على مفهوم المعاملة غير المتبادلة (أقل من المعاملة بالمثل) وهذا أمر مهم للدول النامية. وتعتبر الأساليب العديدة المقترحة والمبنية على المعادلة السويسرية غير مناسبة للدول النامية، لأنها تؤدي إلى التخفيض الشديد في هياكل التعريفات، وعوضاً عن ذلك يمكن التخفيض على أساس خطي (Linear Approach)، فذلك أكثر ملاءمة للدول النامية.
- عند تطبيق نظام المعادلة (Formula) يمكن استخدام معدلات مختلفة للتخفيض ما بين الدول المتقدمة والدول النامية تطبيقاً لمبدأ المعاملة غير المتبادلة (أقل من المعاملة بالمثل)، وذلك عن طريق فرض معدلات عالية للتخفيض على بنود التعريفات في الدول المتقدمة ومعدلات منخفضة في الدول النامية. ويمكن منح الدول النامية أيضاً بعض المرونة في تقدير مستوى التثبيت في بنود التعريفات الفردية على اعتبار أن نسبة التخفيض الكلية المطلوبة منها قد تم تحقيقها.
- إن يتم تطبيق الأساليب المكتملة على أساس اختياري لزيادة التخفيضات عن الحد الذي تم الوصول إليه باستخدام الأساليب الأساسية. ولا ينبغي اعتبار استخدام هذه الأساليب المكتملة بديلاً عن استخدام الأساليب الأساسية.
- لإلغاء التعريفات المنخفضة/المزعجة أثر محدود على النفاذ الكفء إلى الأسواق، ولذا لا ينبغي اعتباره تنازلاً معادلاً لتخفيض التعريفات المرتفعة.
- أن تتمتع الدول النامية الأعضاء ببعض المرونة في الإبقاء على بعض بنود التعريفات دون تثبيت، وخاصة على المنتجات المحلية ذات الحساسية الشديدة أو ذات الأهمية الاستراتيجية.
- أخذ المشكلات والقيود التي تواجهها الدول الأقل نمواً واحتياجاتها التنموية بنظر الاعتبار في المفاوضات. ولا ينبغي توقع أن تقوم هذه الدول بتقديم التزامات بتخفيض التعريفات أو زيادة نطاق التثبيت بما لا يتناسب مع المرحلة التنموية التي تمر بها. ويجب على الدول المتقدمة منح منتجات الدول الأقل نمواً نفاذاً كاملاً إلى أسواقها دون فرض أية رسوم أو حصص.

(د) المغرب، (٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، TN/MA/W/34).

ركزت المغرب في مقترحها على النقاط التالية:

- أن تتضمن المفاوضات كافة المنتجات غير الزراعية دون أية استثناءات سابقة.

- اتباع نظام المعادلة (Formula) لتوفير الوقت والجهد. ولكن لا بد من مراعاة عدم تطبيق المعادلة المستخدمة بالطريقة نفسها على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية جميعاً، إذ لا بد أن تختلف مستويات التخفيضات في حالة الدول النامية.
- منح الدول الأقل نمواً مزيداً من المرونة في عملية التخفيض التي لا بد وأن تتواءم مع أهدافها التنموية.
- إبقاء الدول النامية على تعرفاتها المنخفضة لأهميتها في توليد الإيرادات، وأثرها المحدود على النفاذ إلى الأسواق.
- لا بد من تطبيق الالتزامات الخاصة بتخفيض التعرفة التي سيتفق عليها بصورة تدريجية حتى لا تؤثر سلباً على الأهداف التنموية للدول الأعضاء، خاصة الدول الأقل نمواً.
- يمكن أن تتم التخفيضات السابق ذكرها على مراحل سنوية متساوية لمدة خمس سنوات تبدأ من أول كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥. وتطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، يجب أن تمنح الدول النامية فترة إضافية لتستعد قطاعاتها الصناعية لمواجهة المنافسة الناجمة عن تخفيض التعريفات.

(هـ) الامارات العربية المتحدة (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، TN/MA/W/37).

ركزت الامارات العربية المتحدة في مقترحها على النقاط التالية:

- إتباع نظام المعادلة (Formula) في تخفيض التعرفة مبني على مبدأ المعاملة غير المتبادلة (أقل من المعاملة بالمثل) بالنسبة للدول النامية. وفي هذا الصدد تؤيد الامارات العربية المتحدة موضوع استخدام معاملات مختلفة ما بين الدول النامية والمتقدمة.
- يمكن استخدام أساليب مكاملة مع نظام المعادلة (Formula) ويترك للدول الأعضاء الحرية في ذلك.
- لا بد من اعتبار التعريفات المثبتة التي تم الالتزام بها في جولة أوروغواي أساساً وحيداً للمفاوضات.
- لا بد من إعطاء أولوية في المفاوضات للقطاعات والمنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للدول النامية.
- إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على كافة المواد الخام والمواد الأولية. ولا يوجد أدنى شك في إفادة عملية التحرير هذه مفيدة للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فالمواد الخام والمواد الأولية المعفاة من الرسوم هامة جداً لدعم تنافسية

صناعات المنتجات النهائية ونصف المصنعة في الدول المتقدمة، كما أن لهذه المواد أهمية استراتيجية تصديرية وتصنيعية في الدول النامية<sup>(٢١)</sup>.

### جيم - تحليل المقترحات

يتضح من العرض السابق إختلاف المقترحات الخاصة بموضوع النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول العربية.

تركز مقترحات الدول المتقدمة على النقاط التالية:

- أن تكون التغطية الخاصة بالمنتجات شاملة ودون أية استثناءات سابقة.
- تخفيض أو إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع البيئية.
- تخفيض التعريفات على كافة المنتجات غير الزراعية دون استثناء أي قطاع أو مجموعة من القطاعات من العروض الأولية Initial Offers. ويمكن أن يتم ذلك باستخدام أنسب أسلوب وهو نظام المعادلة (Formula) الذي يطبق على كل بنود التعريفات.
- تخفيض أو إلغاء التعريفات بما في ذلك قمم التعريفات، والتعريفات المرتفعة، والتعريفات التصاعدية، والحواجز غير التعريفية.

أما معظم مقترحات الدول النامية فقد ركز على النقاط التالية:

- ضرورة أن تترك لكل دولة نامية على حدة حرية تقرير تغطية المنتجات.
- ضرورة مناقشة تغطية السلع البيئية مع الأخذ في الاعتبار المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية بما في ذلك الدول الأقل نمواً، ويمكن أن تشمل المناقشة أيضاً المنتجات التي تعتبر طريقة إنتاجها صديقة للبيئة. وعلى الرغم من ذلك يجب التأكيد

---

<sup>(٢١)</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه المقترحات يمكن الرجوع إلى:

WTO, Negotiating Group on Market Access, Market Access for Non-Agricultural Products, TN/MA/W/1 through 37  
,WTO, Negotiating Group on Market Access, Overview of Proposals Submitted, TN/MA/ 6, 5 February 2003  
,WTO Negotiating Group on Market Access, Overview of Proposals Submitted, Tariffs, Revision, TN/MA/6/Rev.1, 1 April 2003

على أن يجري إختيار المنتجات لتندرج ضمن هذه الفئة على أساس خصائص المنتج النهائي وليس على أساس طريقة الإنتاج المستخدمة.

- لا يمكن اعتبار التعريفات المنخفضة مزعجة. وإذا كان لا بد من أن ألا تتضمن الأساليب المطبقة إلغاء هذه التعريفات، فيمكن تحقيق ذلك بصورة اختيارية من قبل كل دولة بمفردها. وفي الأحوال كلها، يجب ألا يعتبر أي إجراء تتخذه الدول المتقدمة لإلغاء تعريفاتها المنخفضة بمثابة تنازل.
- من الصعوبة بمكان على الدول النامية قبول إلغاء كافة التعريفات جميعاً كهدف للمفاوضات حتى في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بمعظم مقترحات الدول العربية فقد ركزت على النقاط التالية:

- استخدام مزيج من أساليب التخفيض.
  - أهمية تخفيض أو إلغاء التعريفات على التجارة العالمية في الوقود النظيف والتكنولوجيا المرتبطة به.
  - تخفيض الإعانات والمزايا المالية والإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاعات الملوثة للبيئة.
  - لا ينبغي اعتبار إلغاء التعريفات المنخفضة/المزعجة بمثابة تنازل معادلاً لتخفيض التعريفات المرتفعة.
  - لا بد من إبقاء الدول النامية على تعريفاتها المنخفضة لأهميتها في توليد الإيرادات لها.
  - إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على كافة المواد الخام والمواد الأولية.
- تتضح من العرض السابق نقاط الاختلاف بين آراء الدول المتقدمة وآراء الدول النامية وآراء الدول العربية.

أما نقاط الاتفاق بين آراء هذه الدول جميعاً فتتمثل في:

- التأكيد على أهمية التخفيض التلقائي للتعريفات كخطوة في طريق تحرير التجارة الدولية.
- إلغاء التعريفات المزعجة وتعظيم استخدام التعريفات النسبية.
- تضيق الفجوة بين التعريفات المثبتة والمطبقة بالفعل.

## ثالثاً - استنتاجات وتوصيات

### ألف - استنتاجات

يؤكد التركيز على نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق التغير في ظروف التجارة الخارجية التي تواجه الدول النامية. مع ذلك فإن التنمية لا تعتمد فحسب على ظروف التجارة الخارجية، بل وأيضاً على تفاعل الظروف الخارجية مع الظروف الداخلية. وفي النهاية، فإن الظروف الخارجية هي الفرص. لكن تحقيق هذه الفرص يعتمد على مواجهة بعض التحديات وأهمها مزيج السياسات الداخلية التي تنتهجها الدولة، بما فيها القيود التجارية داخل الدول نفسها واستعدادها لتطبيق أنظمة وقواعد أشد قوة ومتعددة الأطراف على سياساتها التجارية.

إن المشكلة الرئيسية لبعض الدول النامية ليست مشكلة النفاذ إلى الأسواق، بل مشكلة الافتقار إلى الطاقة الإنتاجية التي تخلق فرصاً تجارية جديدة. ولا شك أن هذه الدول مطالبة ببذل المزيد من الجهود لفهم قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف ومحاولة الاستفادة مما تضمنه من فرص متاحة، وكذلك من القواعد المقررة لصالحها، ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام عليها بشكل جماعي وليس إفرادياً، وأن تتكفل في الدفاع عن مصالحها عند خوض أي مفاوضات جديدة. كما أنها مطالبة أيضاً بالعمل بشكل جاد لتطوير أوضاعها الداخلية وإعادة هيكلة صناعاتها وبرامجها الاقتصادية وسياساتها المالية وقوانينها ولوائحها لتنماشى مع التزاماتها في إطار اتفاقيات جولة أوروغواي.

### باء - التوصيات

يتطلب تعظيم قدرة صادرات الدول النامية من المنتجات غير الزراعية على النفاذ إلى الأسواق الإحاطة الموجزة بأهم التوصيات في هذا الصدد. وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

١- ضرورة تحديد هدف المفاوضات لكل دولة مشاركة، خاصة الدول العربية، وذلك بتحديد السلع المرغوب تصديرها إلى أسواق الدول الأخرى، ودراسة القيود التعريفية وغير التعريفية الموجودة على تلك السلع، والهدف من ذلك أن تحدد كل دولة الطلبات التي ستقدمها إلى الدول الأخرى تحديداً واضحاً، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين المفاوضين العرب في جنيف.

٢- بعد الانتهاء من الاتفاق على أساليب المفاوضات تبدأ الدول في تقديم عروضها، ومن الأهمية بمكان متابعة ما يتم تقديمه وتحليل آثاره على الصادرات الوطنية، وذلك لتحديد الطلبات التي تقدم لتحقيق الأهداف التصديرية المرجوة من المفاوضات.

٣- تأخذ معظم الدول العربية، وبصفة خاصة دول الإسكوا، بأسلوب التثبيت الجمركي على سقف أعلى من التعريفات المطبقة حالياً. من هنا، عليها أن تتوقع أن تطالب، إما عند إقرار كفاءات المفاوضات، أو من خلال الطلبات التي تقدم من الأطراف الأخرى، بالتثبيت على التعرفة الحالية.



وفي هذا الصدد قد يرى أن من المناسب التوصل إلى حلّ وسط عن طريق تخفيض السقف، مما يعد بمثابة تنازل ينبغي الحصول على مقابل له من الطرف الآخر.

٤- تمسك الدول العربية بوجهة نظرها بشأن اتباع أسلوب الطلبات والعروض (Request-Offer) كأحد وسائل الخفض التي تتناسب مع قدرات الدول النامية.

٥- وفقاً لإعلان الدوحة تتم المفاوضات في قطاع المنسوجات والملابس، والتي تهم عدداً من الدول العربية ودول الإسكوا، في إطار قرار تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. من ثم فإن الرأي الراجح هو أنه يمكن تبادل الالتزامات المتعلقة بالتخفيض والتثبيت الجمركي من خلال لجنة النفاذ إلى الأسواق.

٦- من استعراض المقترحات التي قدمت إلى لجنة مفاوضات النفاذ إلى الأسواق يتضح أن العديد من الدول النامية، والدول العربية بما فيها دول الإسكوا، قدمت مقترحات إيجابية في المفاوضات وينبغي الدفاع عنها والتنسيق فيما بينها وربما تقديم مقترحات مشتركة لنقاط الاتفاق فيما بينها لتعزيز موقفها التفاوضي، مع أهمية الاستمرار في تقديم المقترحات والمشاركة الفعالة في مراحل المفاوضات كلها.

٧- مواجهة متطلبات التعامل مع المتغيرات الجديدة للسوق في ظل العولمة خاصة ما يتعلق بالاشتراطات البيئية والصحية، ويستلزم ذلك تحقيق متطلبات الحصول على الشهادات والعلامات البيئية<sup>(22)</sup>.

٨- تعزيز تواجد صادرات الدول النامية من المنتجات غير الزراعية في الأسواق ذات الأولوية وخاصة من خلال الاتفاقيات التفضيلية أو اتفاقيات المناطق الحرة. وعلى الدول النامية تفعيل الاتفاقيات القائمة لمناطق التجارة الحرة والتجارة التفضيلية مع التركيز ضمن استراتيجية على الأسواق ذات الأهمية والأولوية، على أن يصاحب ذلك دعم حكومي في حدود المسموح به في اتفاقات التجارة مثل دراسة الأسواق الخارجية وتسهيل إقامة المعارض في العواصم الهامة لتعزيز عرض منتجات القطاع الخاص والعام في تلك الأسواق.

٩- توفير معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية بما يأخذ قدراتها واحتياجات التنمية في الاعتبار.

١٠- الإصرار على إعطاء أولوية للتعامل مع قمم التعريفات Tariff Peaks والتعريفات التصاعدية Tariff Escalation.

١١- محاولة الربط بين أي تقدم في مجال التخفيضات الجمركية بالتقدم في مجال المفاوضات الخاصة بقواعد التجارة، بحيث يتم إلزام الدول المتقدمة بعدم التعسف في استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والوقاية ضد منتجات الدول النامية.

١٢- يجب أن تعمل الدول العربية على زيادة التجارة البينية وتفعيل إتفاقية التجارة العربية الحرة واتفاقات التجارة الحرة فيما بينها.

١٣- تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الاتفاقات التفضيلية، مثل إتفاقات المشاركة مع الإتحاد الأوروبي والإستفادة من مبدأ المنشأ التراكمي على النحو الذي يجري مناقشته حالياً بين دول إعلان أغادير.

## ملحق - مصطلحات

Autonomous Tariff Reduction	التخفيض التلقائي للتعريفات
Ad Valorem Tariffs	التعريفات غير النسبية (القيمية)
Binding	التثبيت
Bound Tariff	التعرفة الجمركية المثبتة
Bound and Applied Tariff Rates	المعدلات المثبتة والمعدلات المطبقة
Committee on Trade and Environment (CTE)	لجنة التجارة والبيئة
Duty-Free Goods	السلع المعفاة من الرسوم
Environmental Friendly Products	المنتجات صديقة البيئة
Exhaustible, but renewable natural resources	الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، ولكنها قابلة للتجدد
Forest and Fishery Products	منتجات الغابات وصيد الأسماك
Formula Approach	نظام المعادلة
Initial Offers	العروض الأولية
Less Than Full Reciprocity	المعاملة غير المتبادلة (أقل من المعاملة بالمثل)
Modalities	الكيفيات
Natural Resource Based Products	المنتجات ذات المصادر الطبيعية
National Schedules of Concessions	جداول التنازلات الوطنية
Non-Ad Valorem Tariffs	التعريفات غير النسبية (القيمية)
Nuisance Tariffs	التعريفات المزعجة
Request-Offer Approach	أسلوب الطلبات والعروض
Sector-by-Sector Approach	أسلوب التخفيض القطاعي
Sensitive Products	المنتجات الحساسة
Swiss Formula	المعادلة السويسرية
Tariffs Lines	بنود التعريفات
Tariff and Non-Tariff Barriers	الحواجز التعريفية وغير التعريفية
Tariff Escalation	التعريفات التصاعدية
Tariff Peaks	قمم التعريفات
Tariff Concession	التنازلات التعريفية
The Sectoral Approach	الأسلوب القطاعي
The Uniform Formula	المعادلة الموحدة
Voluntary Export Restraints (VER)	قيود التصدير الاختيارية
World Summit on Sustainable Development	قمة الأرض للتنمية المستدامة
Zero for Zero Approach	أسلوب الصفر مقابل الصفر

